

## لماذا تتسابق الشركات في إعلان «ساعات العمل من دون حوادث مضيعة للوقت»؟

### الإنجاز يرفع القيمة السوقية للشركة.. يزيد الإنتاجية.. يقلل التكاليف.. يقلص معدل دوران الموظفين

### التأثير الاقتصادي للحوادث يشمل خسائر خفية تصل إلى 4 أضعاف التكاليف المباشرة



مهنية فاعلة. وبالتالي لم يعد إعلان تحقيق ملايين الساعات من العمل من دون إصابات مضيعة للوقت مجرد إعلان دعائي، بل هي دليل على قدرة الشركة على إدارة المخاطر التشغيلية وحماية مواردها البشرية.

فما الذي يعنيه هذا المصطلح؟ وما أهميته بالنسبة إلى الشركة؟ كيف تحتسب هذه الساعات؟ وما المعايير الذي تحدد ما إذا كان الحادث مضيعة للوقت أم لا؟ بالمقابل، ما الأثر الاقتصادي والمعنوي الذي تخلفه الإصابات المضيعة للوقت للشركة؟

إعداد: محمد الساعي

تتسابق الشركات الكبرى في إعلان ساعات العمل الآمنة، أو ما يعرف اصطلاحاً بساعات العمل من دون حوادث مضيعة للوقت.

بل في ظل التنافس المتزايد بين الشركات والمؤسسات الصناعية والخدمية على تعزيز كفاءتها التشغيلية وتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية تبرز «ساعات العمل الآمنة» كأحد المعايير والمؤشرات التي تعكس نجاح الإدارة في توفير منظومة سلامة

## دراسات: كل دولار يستثمر في برامج السلامة يعود بعوائد تصل إلى 4.4 دولارات

العمل الدولية (ILO) فإن التكاليف غير المباشرة قد تصل إلى 4 أضعاف التكاليف المباشرة، وهي التي تستنزف ربحية الشركات بصمت، وتشمل خسارة الإنتاجية وتوقف موقع العمل بعد الحادث، وخسائر وقت العمال الآخرين الذين يتوقفون عن العمل بسبب الصدمة أو للمساعدة أو للمراقبة. وكذلك خسائر تكاليف العمالة البديلة أو دفع أجور عمل إضافي لتغطية النقص. فضلاً عن احتمال تضرر معدات أو أصول بسبب الحوادث. وقد يتبع ذلك تأخير في تسليم المشاريع وما يرتبط به من شروط جزائية وفقاً للعقود. هذا إلى جانب الوقت الإداري المهودر سواء من قبل المسؤولين والمشرفين أو موظفي الموارد البشرية والعمال.

وعلى المدى البعيد، تتأثر القيمة السوقية للشركة، وقد تفقد الميزة التنافسية إذا تكررت الحوادث، ويصل الأمر إلى أن تستبعد من المناقصات الكبرى، ما يعني خسارة فرص نمو بمليارات الدولارات. وينفس الوقت تتراجع السمعة التجارية ما قد يدفع المستثمرين إلى سحب أموالهم.

تكاليف... أم استثمار؟

كل ما سبق يقودنا إلى سؤال مهم، هل ما تدفعه أي شركة من مبالغ طائلة لتعزيز الأمن والسلامة هي تكاليف تشغيلية أم استثمار اقتصادي؟ الدراسات تجيب مباشرة: المبالغ التي تنفقها الشركات للحد من الحوادث هي استثمار حقيقي ومربح، وليس مجرد «كلفة» أو مصاريف تشغيلية مهدورة.

بل تؤكد دراسات وكالة السلامة والصحة المهنية الأمريكية (OSHA) والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) أن كل دولار تستثمره الشركة في برامج السلامة ومنع الحوادث، يعود عليها بعائد مالي يتراوح بين 2.4 إلى 4.4 دولارات. وقد لا يظهر هذا العائد كأرباح نقدية مباشرة، لكنه قد يكون تكاليف ضخمة تم تجنبها من خلال تجنب الغرامات التعويضية الغضائبة ومصاريف العلاج، وحماية الآلات والمعدات باهظة الثمن، وخفض التكاليف الثابتة مثل أقساط التأمين، وكذلك تحسين كفاءة الإنتاج وحماية رأس المال البشري والمهارات التي تمثل أثمان أصول الشركة.

والى جانب ما سبق، يسهم الاستثمار في السلامة في تعزيز أصول معنوية للشركة مثل السمعة التجارية والقيمة السوقية التي تتحول إلى قيمة مالية عندما تنمو الشركة أو تقوّز بمناقصات كبرى ما كانت لتحصل عليها لو امتلكت سجلاً تشوبه الحوادث.

الذي يشعر بأن حياته وسلامته تمثل أولوية لدى الإدارة، يزيد ولاؤه للمؤسسة وترتفع إنتاجيته، فضلاً عن بيئة العمل الآمنة لثقل من معدل دوران الموظفين وتجعل الشركة جاذبة لأفضل الكفاءات في السوق.

- تجنب الغرامات المالية الضخمة أو العقوبات التي قد تصل إلى الإغلاق الإداري.

### خسائر تراكمية

أمام ذلك.. فإن التأثير الاقتصادي للحوادث وإصابات العمل على الشركات لا يقتصر فقط على التكاليف المباشرة الواضحة مثل التعويضات أو التكاليف الطبية، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير ليشمل خسائر تعتبر اقتصادياً خفية ومتراكمة يصعبها البعض «جبل الجليد» الذي يكون الجزء الأكبر منه مخفياً تحت السطح. وتقدر منظمة العمل الدولية أن الخسائر الناتجة عن حوادث العمل وأمراض المهنة تكلف الاقتصاد العالمي ما يقرب من 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً، وهي مبالغ هائلة لو استثمرت الشركات جزءاً بسيطاً منها في تطوير أنظمة السلامة (HSE) لتحولت هذه الخسائر إلى أرباح صافية وتوسع في الأعمال.

وأكدت دراسة بعنوان «تكلفة فقدان الإنتاجية بسبب الإصابات غير القاتلة» نشرتها مجلة Preventive Medicine Journal American عام 2025 أن خسائر الإنتاجية الناتجة عن الإصابات غير القاتلة في الولايات المتحدة تبلغ حوالي 25.15 مليار دولار سنوياً، وتؤكد الدراسات أن وقوع حادث بليغ يؤدي إلى تصفير عداد السلامة، يصيب الموظفين الآخرين في الموقع بصدمة نفسية تجعلهم يعملون ببطء شديد وتوجس، وهو رد فعل طبيعي لحماية أنفسهم، لكنه يبطئ وتيرة الإنتاج.

ويمكن تقسيم الآثار السلبية هنا إلى نوعين، تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.

أولاً: التكاليف الاقتصادية المباشرة التي تتمثل في المصاريف النقدية التي تدفعها الشركة فور وقوع الحادث، وتشمل النفقات الطبية وتكاليف الإسعاف والعلاج وإعادة التأهيل والتعويضات والتسويات القانونية. يضاف إلى ذلك ارتفاع أقساط التأمين والتعرض لغرامات قانونية وعقوبات مالية مباشرة إذا ما ثبت أن هناك خلافاً في معايير الأمان.

ثانياً: التكاليف الاقتصادية غير المباشرة. ووفقاً لدراسات منظمة

ويُكلف بأعمال أخف بسبب الإصابة. وهنا تضع الكثير من الشركات تصنيفاً منفصلاً عن الإصابات المضيعة للوقت، لكنه يبقى مؤشراً مهماً على أداء السلامة.

### انعكاسات مباشرة

إذ.. ما الذي يجعل الشركات تهتم بإعلان عدد الساعات الآمنة بفخر وتباهي؟ وما أهمية هذه الأرقام بالنسبة إلى الشركة؟ في الحقيقة، اهتمام الشركات بالوصول إلى ملايين «ساعات العمل الآمنة» يتجاوز مجرد رغبتها في تجنب الحوادث، بل يمتد إلى كونه مؤشراً استراتيجياً يعكس بشكل مباشر على نجاح الشركة المالي والتجاري، وعلى التزامها بمعايير السلامة وامتلاكها بيئة عمل آمنة وإجراءات ناجحة في إدارة المخاطر، مما يعزز الإنتاجية ويقلل الخسائر المالية الناتجة عن الحوادث والتوقيات التشغيلية.

وامتلاك أي شركة سجلاً كبيراً من الساعات الخالية من الحوادث المضيعة للوقت يساعدها على:

- الحفاظ على السمعة والقيمة السوقية. فأحد أهم ركائز تقييم الشركات هو معايير الاستدامة والحكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وعدم وجود حوادث متكررة يعكس صورة جيدة للشركة كهيئة عمل مسؤولة ومستدامة، ما يرفع من قيمتها السوقية وثقة المستثمرين بها.

- رفع الإنتاجية. عندما تتخفف نقل ساعات التوقف والغياب عن العمل، ما يساعد على استمرارية الإنتاج وتحقيق الأهداف التشغيلية.

- الحصول على فرص أفضل في المناقصات والمشاريع الكبرى، خاصة في قطاعات مثل النفط والغاز والإنشاءات واللوجستيات. فكثير من العقود الحكومية أو الخاصة لا تمنح إلا للشركات التي تملك سجلاً نظيفاً في السلامة.

- تقليل التكاليف وزيادة العوائد. فالحوادث تعين صرف تعويضات للمصابين وعلاج وإصلاح للمعدات المتضررة. وبنفس الوقت تتسبب الحوادث في انخفاض الإنتاجية نتيجة توقف خطوط الإنتاج ليس وقت الحادث فحسب، بل قد يمتد إلى فترات طويلة بسبب التحقيقات القانونية والإدارية بعد الحادث.

- تقليل تكاليف التأمين، حيث ترفع شركات التأمين المبالغ على الشركات ذات معدلات الحوادث العالية.

- الحفاظ على الموارد البشرية والكفاءات ورفع المعنويات. فالعامل

### العمل المفقود

ببساطة.. تعرف ساعات العمل الآمنة بأنها إجمالي عدد ساعات العمل التي ينجزها الموظفون والعمال في أداء مهامهم داخل الشركة أو المصنع في فترة زمنية محددة من دون وقوع أي حادث تؤدي إلى إصابة تمنع العامل من مواصلة عمله فسي اليوم التالي، وهو ما يُعرف بـ«إصابة وقت العمل المفقود».

وتحتسب هذه الساعات وفقاً لعدد العمال وعدد الساعات. فمثلاً إذا كان لدى الشركة 100 عامل يعمل كل منهم 8 ساعات يومياً، فإن هذا يعني أن الشركة تسجل 800 ساعة عمل آمنة في اليوم. ويتم تجميع هذه الساعات بشكل دوري. وعند مرور فترة نصف عام أو عام كامل من دون حادث يؤدي إلى غياب موظف، تبادر الشركة إلى الإعلان وبفخر عن تحقيق «مليون ساعة عمل آمنة» أو أكثر، وهو ما يعتبر في الواقع إنجازاً كبيراً في عالم الصناعة.

ولكن إذا ما وقع حادث تسبب في غياب عامل لتلقي العلاج، يتم هنا تصفير العداد وتبدأ الشركة الحساب من جديد. علماً بأنه يبدأ احتساب «الوقت المفقود» من اليوم التالي للحادث. أي أن يوم وقوع الحادث نفسه لا يُحسب ضمن الأيام الضائعة.

وهنا قد يتبادر سؤال حول معايير تصنيف الحادث بين مضيع للوقت من عدمه.

في الواقع، لا يقتصر التصنيف على شدة الإصابة وخطورتها، بل يشمل أيضاً تأثيرها في قدرة الموظف على أداء العمل واضطراره إلى التوقف عن العمل من عدمه. ويخضع الأمر لمعايير عالمية صارمة وضعتها منظمات السلامة والصحة المهنية مثل OSHA الأمريكية وILO الدولية.

فالإصابة المضيعة للوقت (LTI - Lost Time Injury) هي الإصابة التي تجعل العامل عاجزاً عن العودة إلى عمله وممارسة مهامه المعتادة في يوم العمل التالي مباشرة للحادث، مثل التعرض لكسور أو إصابات في الظهر.

في حين أن الإصابة غير المضيعة للوقت هي الإصابة التي لا تؤدي إلى فقدان يوم عمل كامل، حتى لو احتاجت إلى علاج طبي، مثل الجروح التي تعالج في نفس اليوم.

وهناك حالة وسطى وهي العمل المقيد (Restricted Work Case)، وفي هذه الحالة لا يغيب الموظف ولكن قد يُمنع من أداء مهامه المعتادة

## بمناسبة اليوم العالمي للبيئة

## بيت التمويل الكويتي - البحرين يؤكد التزامه بالاستدامة ودعم المبادرات البيئية



### «التسهيلات التجارية» تنضم إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي

تطورنا. وبأبني انضمامنا إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي تأكيداً لحرصنا على تقدير جهودهم والاحتفاء بعطائهم، بما يسهم في تعزيز روح الانتماء والتحفيز داخل بيئة العمل».

من جانبه، رحب السيد أحمد بوراشد، رئيس مجلس إدارة موهوبي الأمل، بانضمام شركة البحرين للتسهيلات التجارية إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي، مؤكداً أن مشاركة مؤسسات وطنية رائدة في البرنامج تعكس تنامي الوعي بأهمية التقدير كأداة مؤثرة في دعم استقرار الموظفين وتحفيزهم على الاستمرارية والبقاء.

وقال بوراشد: «نعتز بانضمام شركة البحرين للتسهيلات التجارية إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي، ونؤمن حرصها على تبني مبادرات تعزيز تحفيز الموظفين وترسيخ ارتباطهم بالمؤسسة. إن مشاركة شركات وطنية ذات حضور مؤسسي راسخ تسهم في توسيع أثر البرنامج، ودعم بيئات عمل أكثر إيجابية وجاذبية للكفاءات».

وتأتي مشاركة شركة البحرين للتسهيلات التجارية، إحدى الشركات التمويلية البارزة في مملكة البحرين، ضمن مسار التوسع المتواصل لبرنامج مكافآت الولاء الوظيفي في عامه الثاني، والذي استقطب منذ إنطلاقه 24 شركة من مختلف القطاعات، بما يعكس تنامي الاهتمام بترسيخ ثقافة التقدير داخل بيئات العمل. وتتولى شركة الاستثمار في التقنيات الموفرة للطاقة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتبني الحلول الرقمية التي تسهم في تقليل

أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية انضمامها إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي، إحدى مبادرات موهوبي الأمل التابعة لصندوق الأمل، وذلك في إطار حرصها على ترسيخ ثقافة التقدير داخل بيئة العمل والاحتفاء بجهود موظفيها.

وتؤكد هذه الخطوة نهج الشركة في الاستثمار في مسيرتها كوادرها البشرية، باعتبارهم ركيزة أساسية في مسيرة نجاحها، ودورها المحوري في مواصلة تقديم خدمات تمويلية تلبي احتياجات الأفراد والشركات في مملكة البحرين.

وجرى توقيع اتفاقية الانضمام بحضور السيد عبدالله بوخوة، الرئيس التنفيذي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية، والسيد أحمد بوراشد، رئيس مجلس إدارة موهوبي الأمل، والشیخة نورة بنت عيسى آل خليفة، المدير العام لشركة ونز، والسيدة حنان العلي، الرئيس التنفيذي للأفراد والقطاع المؤسسية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، إلى جانب عدد من ممثلي الجانبين.

ويهدف المناسبة، أكد عبدالله عبدالرزاق بوخوة أن انضمام شركة البحرين للتسهيلات التجارية إلى برنامج مكافآت الولاء الوظيفي يأتي انسجاماً مع توجه الشركة نحو تعزيز بيئة عمل إيجابية ومحفزة، مشيراً إلى أن تقدير الموظفين يمثل عنصراً أساسياً في دعم الأداء المؤسسي وترسيخ الولاء والانتماء.

وقال: «نؤمن في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بأن الموظفين هم أساس نجاحنا واستمرارية



التمويل الكويتي - البحرين يؤكد التزامه بالاستدامة ودعم المبادرات البيئية

رؤية أساسية في استراتيجيتنا وعصر مهم في تحقيق النمو المسؤول والمستدام».

وأضاف: «انطلاقاً من دورنا كمؤسسة مصرفية رائدة ومسؤولة، نحرص على دمج الاستدامة في عملياتنا ومبادراتنا المجتمعية وتعزيز الوعي البيئي داخل بيئة العمل وخارجها. ونؤمن بأن العمل الجماعي والممارسات اليومية الواعية يمكن أن تسهم في إحداث أثر إيجابي ملموس ودعم مستقبل أكثر استدامة لمجتمعنا ووطننا».

وفي ذات السياق، يواصل بيت التمويل الكويتي - البحرين دعم المبادرة البيئية والمجتمعية التي تسهم في تعزيز الرقعة الخضراء ونشر الوعي البيئي في المملكة، بما في ذلك

استخدام الورق.

وفي إطار التزامه بالتمويل المستدام، أسهم البنك في دعم المشاريع، حيث قدم أكثر من (400) مليون دولار أمريكي من الدعم التمويلي المباشر، إلى جانب أكثر من (120) مليون دولار أمريكي من الدعم غير المباشر للشركات ضمن مشاريع مرتبطة بتحلية المياه وكفاءة الموارد وخطط السلامة والإسكان الاجتماعي واستثمارات أمن الطاقة.

ويهدف المناسبة، صرح د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين، بالقول: «يمثل يوم البيئة العالمي مناسبة مهمة لتجديد التزامنا بمسؤوليتنا تجاه حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وفي بيت التمويل الكويتي - البحرين، نؤمن بأن الاستدامة



د. شادي زهران.

بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، أكد بيت التمويل الكويتي - البحرين التزامه الراسخ بالاستدامة وحماية البيئة من خلال مواصلة تنفيذ مبادراته البيئية ودعم المشاريع ذات الأثر المستدام، بما يعكس دوره كمؤسسة مصرفية رائدة ومسؤولة تسهم في دعم التوجهات البيئية لمملكة البحرين وتحقيق أثر اقتصادي ومجتمعي وبيئي مستدام.

وتأتي هذه المبادرات في إطار التزام البنك المستمر بترسيخ ثقافة الاستدامة وتعزيز الوعي البيئي على مستوى المؤسسة والمجتمع، انطلاقاً من إيمانه بأن حماية الموارد الطبيعية مسؤولية مشتركة تبدأ من السلوك الفردي الواعي وتمتد إلى المبادرات المؤسسية والمجتمعية. كما تعكس هذه الجهود حرص البنك على دعم مبادرات عملية تسهم في مساندة التوجهات البيئية لمملكة البحرين، بما ينسجم مع هدف المملكة في تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م.

وتعد الاستدامة إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية بيت التمويل الكويتي - البحرين، وجزءاً أصيلاً من رؤيته لتحقيق النمو المسؤول والمستدام، حيث يواصل البنك دعم مشاريع التمويل المستدام، إلى جانب تطوير عملياته الداخلية من خلال الاستثمار في التقنيات الموفرة للطاقة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتبني الحلول الرقمية التي تسهم في تقليل